8 مستقبل استخدام الموارد الطبيعية في الوطن العربى
(الموارد الزراعية)

رغم وفرة الموارد الزراعية في الوطن العربى إلا أنها تتصف بخصائص عده ، لعل في مقدمتها التباين في توزيع تلك الموارد بين الدول العربية وبعضها البعض سواء الأرض الزراعية ، أو القوى العاملة الزراعية ، وموارد المياه ، والموارد المالية . كما أنها تتصف بتخلف أنماط الاستخدام بما يؤدى إلى عدم كفاية الإنتاج لحاجة المواطنين . بالإضافة إلى عدد من الخصائص المشتركة لاقتصاديات الدول العربية ، والتى تعتبر من عقبات تنمية استخدام موارد تلك الدول في نفس الوقت ، من هذه الخصائص اعتماد اقتصادياتها على القطاع الأولى سواء كان الزراعة أو الثروات المعدنية والبترولية في شكل مادة خام ، وكذلك ضعف القطاع الصناعى ، وعدم استغلال الموارد المتاحة بطريقة فعالة ، علاوة على ارتفاع معدلات نمو السكان ، وانخفاض مستويات الدخول – في معظم الدول العربية – وزيادة الطلب الاستهلاكى ، وعدم تنوع الصادرات كذلك عدم توفر الخبرات الفنية بالقدر الكافى وضعف الجهاز الإدارى وتخلفه .

كما أن هناك عديد من العقبات في طريق استخدام تلك الموارد الاستخدام الأمثل في مقدمة تلك العوامل تخلف الأساليب التكنولوجية المستخدمة ، وصعوبة انتقال السلع ورؤوس الأموال والعمالة بين الدول العربية وبعضها ، بالإضافة إلى ارتباط اقتصاديات بعض الدول العربية بالاقتصاديات العالمية وما يؤدى إليه ذلك من زيادة في مديونية الدول العربية وخاصة الدول غير النفطية منها .

ورغم أهمية الموارد الزراعية في الدول العربية إلا أنها لم تلقى العناية الكافية لاستغلالها الأمثل الأمر الذى ترتب عليه زيادة الواردات العربية من السلع والمنتجات الزراعية والغذائية منها بصفة خاصة . حيث وصلت الأوضاع الغذائية في العديد من الدول العربية إلى انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى إلى ما يقارب 25٪ وزيادة الاعتماد على الخارج في تغطية الفجوة الغذائية إلى درجة تهدد الأمن الاقتصادى والاجتماعى والسياسي في تلك الدول وتؤثر على استقلالية قرارها .

وحيث يتسم السوق العالمى للسلع الزراعية - وخاصة الغذائية بسيطرة عدد محدود من الدول المتقدمة المنتجة للغذاء والمحتكرة لصادراته ، وهنا تبرز حقيقة الجانب السياسي للغذاء ، فمن لا يملك غذائه لا يملك قراره .

وحيث يبلغ حجم واردات الدول العربية من الحبوب قرابة 41 مليون طن (عام 2000) تصل قيمتها إلى 30 مليار دولار . مع استمرارية وتزايد عجز الميزان التجارى العربى ، حيث تزايدت نسبة قيم الواردات إلى الصادرات من 46.4٪ عام 1980 إلى نحو 496.6٪ عام 2000 .

ووضع هذا شأنه ليفرض على الدول العربية سياسات وإجراءات حاسمة وسريعة لمواجهته لعل في مقدمتها تنمية وتطوير استغلال مواردها الزراعية بكل السبل الممكنة ، بالإضافة إلى أن الدول العربية لم تكن في حاجة إلى التكامل الاقتصادى - والزراعى منه على وجه الخصوص - مثلما هى الآن .

وهنا محاولة لاستعراض الموارد الزراعية العربية وأنماط استخدامها - مع التركيز على الأرض الزراعية والقوى العاملة - ومعوقات ومتطلبات الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية العربية ، كذلك نظرة مستقبلية على استخدام تلك الموارد .

الرقعة الأرضية الزراعية في الوطن العربى :

تأتى الأرض الزراعية في مقدمة الموارد الطبيعية الزراعية ، لما تمثله من أهمية بالنسبة للإنتاج الزراعى ، حيث تعد عنصر الإنتاج الأساسي في الزراعة . وعلى الأرض تتضافر باقى عوامل ومستلزمات الإنتاج لتوفير الاحتياجات من السلع الزراعية .

يبلغ إجمالى الرقعة الزراعية الحالية في الوطن العربى نحو 65 مليون هكتار من مختلف نوعيات الأراضى ، والتى تزرع بأساليب مختلفة سواء من ناحية مرات الزراعة وطريقة الرى .

ويتباين توزيع تلك المساحات بين الدول العربية وبعضها البعض ، فبينما يوجد نحو 91٪ من الأراضى الزراعية في ثمانى دول فقط وهى ؛ السودان 27.6٪ ، المغرب 13.6٪، الجزائر 12.7٪ ، سوريا 8.3٪ ، تونس 8.1٪ ، العراق 8٪ ، السعودية 7.7٪ ، مصر 5٪ . نجد أن باقى الدول العربية جميعها بها نحو 9٪ من الأرض الزراعية . كما يتضح من جدول (8-1) .

وهناك دول عربية تكاد تنعدم بها الأرضى الزراعية كالبحرين 0.008٪ ، جيبوتى 0.0006٪ ، الكويت 0.02٪ ، قطر 0.3٪ .

وهذا التباين في توزيعات الأرض الزراعية بين الدول العربية وبعضها البعض يصاحبه تباين آخر في توزيع عدد من عوامل الإنتاج كالقوى العاملة الزراعية والاستثمارات وفي اتجاه معاكس ، كما يترتب عليه نتائج اقتصادية لعل في مقدمتها عدم مقدرة العديد من الدول على توفير احتياجاتها الزراعية وفي مقدمتها السلع والمنتجات الغذائية .

القوى العاملة الزراعية في الوطن العربى :

تعد القوى العاملة الزراعية بمختلف نوعياتها من أهم عناصر الإنتاج الزراعى ، ويقدر العاملون في قطاع الزراعة بالوطن العربى حوالى 31.7٪ من إجمالى القوى العاملة في عام 2000 .

وكما أن هناك تباين في توزيع الأرض الزراعية بين الدول العربية وبعضها البعض ، كذلك هناك تباين في توزيع القوى العاملة الزراعية بينها . فبينما يوجد نحو 77.2٪ من القوى العاملة الزراعية في خمس دول وهى ؛ السودان 24.5٪ ، مصر 19.4٪ ، المغرب 17٪، الصومال 10.6٪ ، اليمن 5.7٪ فان الستة عشر دولة بها نحو 22.8٪ من إجمالى القوى العاملة الزراعية .

وتصل نسبة القوى العاملة الزراعية إلى نحو 92.7٪ إذا أضيف للدول الخمس السابقة كل من الجزائر 3.5٪ ، العراق 3.9٪ ، سوريا 5.5٪ ، وتونس 2.6٪ . أى يمكننا القول أن 93٪ من القوى العاملة الزراعية تتركز في تسع دول عربية فقط .

جدول (8-1)

الرقعة الزراعية والقوى العاملة الزراعية ونسبتها في الدول العربية عام 2000

الدول	الرقعة الزراعية ألف هكتار	الرقعة الزراعية للإجمالى٪	القوى العاملة الزراعية بالألف	القوى العاملة الزراعية للإجمالى٪
الأردن	400	0.6	74	0.28
سوريا	5352.3	8.2	1430	5.48
العراق	5232.5	8.1	1017	3.89
لبنان	287.72	0.4	43	0.16
اليمن	1668.41	2.6	1500	5.74
الإمارات	232.64	0.4	109.94	0.42
البحرين	5.4	0.0	9.6	0.04
السعودية	4987	7.7	562.7	2.15
عمان	76.4	0.1	140.99	0.54
قطر	22.6	0.0	9.96	0.04
الكويت	5.12	0.0	20.89	0.08
تونس	5272.18	8.1	669.22	2.56
الجزائر	8226	12.7	899	3.44
ليبيا	1632.86	2.5	558.3	2.14
مصر	3289.7	5.1	5069	19.41
المغرب	8846.4	13.6	4420	16.93
جيبوتى	0.41	0.0	-	-
السودان	17891.6	27.6	6418.73	24.58
الصومال	1091.6	1.7	2770.25	10.61
موريتانيا	215.89	0.3	309.9	1.19
فلسطين	191.8	0.3	82	0.31
جملة	64928.55	100.0	26114.48	100.00

المصدر : الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، مجلد 21، الخرطوم ، ديسمبر 2001 .

(-) غير متوافر

وإذا ما قورن تواجد الأرض الزراعية بتواجد قوة العمل الزراعى نجد إن هناك قدر من التناسق إلى حد ما في بعض الدول . وان هناك اختلال وعدم توازن بين الأرض الزراعية وقوة العمل الزراعى في كل من العراق (8.1٪ من الأرض الزراعية ، 3.9٪ من قوة العمل) ، الصومال (5.1٪ من الأرض الزراعية ، 10.6٪ من قوة العمل) ، مصر (5.1٪ من الأرض مقابل 19.4٪ من قوة العمل) ، السعودية (7.7٪ من الأرض مقابل 2.2٪ من قوة العمل) ، تونس (8.1٪ من الأرض الزراعية مقابل 2.6٪ من قوة العمل) . وما سبق يتضح في جدول (8-1) .

ومن ثم يمكن القول ان مخزون قوة العمل الزراعى العربى تتواجد في كل من مصر ، الصومال ، اليمن ، المغرب إلى حد ما .

نمط استخدام الأرض الزراعية في الوطن العربى :

يرتبط نمط استخدام عوامل الإنتاج الزراعى بالمستوى التكنولوجى المتاح والسائد في كل مجتمع ، ومن ثم فانه يمكن القول بان نمط استخدام الأرض الزراعية في الوطن العربى مازال متخلفًا .

ويعتمد نمط استخدام الأرض على طريقة الرى المتبعة ، وبالنظر إلى طرق الرى السائدة فإنها تشتمل على :

أ- رى على مياه الأمطار .

ب- رى على مياه الآبار .

ج- رى على مياه الأنهار ، ويشتمل على أسلوبين :

رى بالراحة أى بالغمر ، ورى بالآلات .

ويرتبط بنظام الرى في بعض البلدان مستوى تكنولوجى متقدم ويقوم على الرى بالرش والرى بالتنقيط في بلدان مثل الأردن ومصر ولبنان والمغرب وسوريا .

والي مدى بعيد يقوم على أسلوب الرى نوعية الزراعات التى تتواجد في كل إقليم ، وبصفة عامة تسود مناطق الرى بالأمطار محاصيل الحبوب والمراعى ،

ومناطق الرى بالآبار بالإضافة إلى محاصيل الحبوب بـها الخضـر والبسـاتين ، أمـا مناطق الرى على مياه الأنـهار فـيزرع بـها كافـة النوعيـات والتـى ترتبـط بـالنواحى المناخية .

وبصفة عامة ، يمكن القول أن المحـاصيل والزراعـات التقليديـة تعتـبر النمـط السائد في استخدام الأرض الزراعية في الوطن العربى ، كما أن الأساليب الإنتاجية تقليدية ، ويرتبط بما سبق مستوى الإنتاجية الزراعية والتـى تعتـبر متدنيـة فـي كافـة النوعيات . ومن ثم فإن هناك إمكانية كبيرة لزيادة حجم الإنتاج الزراعى في السنوات القادمة وذلـك بالاعتمـاد علـى نوعيـة المحـاصيل المزروعـة (السـلالات) ، وعلـى أسلوب الزراعة المستخدم ، هذا ، وقد لمست معظم الـدول العربيـة تلـك النواحـى وأخـذت فـي تطويـر نوعيـات المحـاصيل وكذلـك أسـاليب الزراعـة والـرى بـها ، والمطلوب هو تعميم تلك النواحى في القطاع الزراعى في كل دوله وهذا يتوقف على الإمكانيات المادية المتاحة للدولة .

نمط استخدام القوى العاملة الزراعية في الوطن العربى :

تعد الزراعة في معظم - إن لم يكن كل - الدول النامية مهنة وطريقة معيشة ، حيث يتوارثها الأبناء عن الأباء ، وهى مهنـة مـن لا عمـل لـه ، ويـترتب علـى ذلـك تخلـف المعارف الزراعية حيث تقوم على المعارف المتوارثة دون تطوير بل في معظم الحالات مقاومة التطوير في الزراعة ، كما ينعدم التدريب للعاملين بالزراعة في تلك الدول .

ومن ثم تعد القوى العاملة الزراعية متخلفة في تلك البلدان ، حيـث تعـانى مـن الأمية ، قلة أو / وانعدام التدريب وبالتالى تخلف الفن الإنتاجى المستخدم ومن ثم انخفاض إنتاجية العمل في القطاع الزراعى وانخفاض الإنتاجية الزراعية بصفة عامة .

ولابد أن يكون معلومًا أن تطوير القطاع الزراعى وزيـادة الإنتاجيـة مرتبـط إلـى حد بعيد بتطوير ورفع كفاءة عنصر العمل في القطاع . فحيث تعد الزراعة في الـدول المتقدمة صناعة متطورة لذا يلزم توفير وإعداد عنصر العمل القـادر علـى اسـتخدام أساليب الإنتاج المتطورة والتكنولوجيا في الزراعة .

كما انه في غالبية الدول العربية - خاصة كبيرة الكثافة السكانية - تـزداد كثيراً القوى العاملة الزراعية عـن احتياجـات القطـاع الزراعـى ، وذلـك مقارنـة بمسـاحة الأرض ونمط وتكنولوجيا الإنتاج السائد في تلك المجتمعات . ويـترتب علـى ذلـك شيوع كافة أنواع البطالة سواء الكاملة أو المقنعة أو الرسـمية وغيرهـا فـي القطـاع الزراعى في تلك الدول .

ويترتب على ما سبق انخفاض كفاءة استخدام عنصر العمل الزراعى وانخفـاض مستوى الدخل الفردى الزراعى ومن ثم مستوى المعيشة للعاملين فـي القطـاع ، وقـد يترتب على ما سبق آثار اقتصادية واجتماعية ومنها هجـرة العمالـة الزراعيـة خـارج القطاع .

بعض آثار التخلف في استغلال الموارد الزراعية في الوطن العربى :

يترتب على التخلف في استغلال الموارد الزراعيـة فـي الوطـن العربـى والـذى تتضح سماته في تخلف استغلال الأرض وأساليب الإنتـاج المتخلفـة بالإضافـة إلـى تخلف التكنولوجيا الزراعية وتخلف عنصر العمل الزراعى ، يترتب على ذلك عديـد من النتائج والآثار والتى نشير إلى البعض منها في التالى :

- زيادة الفجوة الغذائية :

تتصف كل الدول العربية بعدم كفاية الإنتاج الزراعى لحاجات الاسـتهلاك بـها وذلك من معظم السلع الزراعية الغذائية على وجـه الخصـوص . ويـترتب علـى ذلـك بصفة أساسية زيادة واردات تلك الدول من العالم الخـارجى ، والـذى يعنـى تسـرب حصيلة الدولة من العملات الأجنبية للخارج . ويتزايد هذا العجز عامًا بعـد آخـر . ويرجع ذلك إلى زيـادة السـكان والدخـل وعـدم زيـادة الإنتـاج بنفـس المعـدلات ، بالإضافة إلى الاعتماد على الاستيراد من الخارج كمصدر أساسي للغـذاء بـدلاً مـن الاعتماد على تنمية الإنتاج المحلى، واستسهال هذا الحل . كذلك وبصورة أساسـية غياب وعدم تبنى استراتيجية واضحة للتنمية في عديد من الدول بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة والتى في إطارها يتم تحديد الأولويات وفـي مقدمتـها إشبـاع

الحاجات الأساسية والغذاء في مقدمتها أيضًا ومن ثم يمكن القول بأن حجم الفجوة الغذائية يتزايد عامًا بعد آخر في معظم الدول العربية وخاصة الدول ذات الكثافة السكانية المرتفعة كما يتضح من جدول (8-2).

جدول (8-2)

الفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية

(2000-97)

السلعة	الفجوة الغذائية					نسب الاكتفاء الذاتي				
	1997	1998	1999	2000	٪ للتغير في القيمة 2000-99	1997	1998	1999	2000	٪ للتغير في القيمة 2000-99
الإجمالي	**12.643**	**13.432**	**12.018**	**13.521**	**12.5**	-	-	-	-	-
الحبوب والقمح	6148	5943	5855	6384	9	45.9	56.7	50.1	49	2.2-
القمح	2853	3201	2528	2869	13.5	50.7	51.7	50.4	48	4.8-
الشعير	1114	647	899	985	9.5	38.1	50	32.8	37.9	15.1-
الأرز	1045	999	975	1031	5.8	73.4	72.9	77	76.1	1.2-
الذرة الشامية	1009	1047	1339	1332	0.5-	51.6	48.7	36.8	39.6	7.7
البطاطس	57	85	78	96	23.8	98.7	99	100.5	98.9	1.6-
سكر مكرر	1644	1440	1329	1185	10.9-	29.1	34.5	33.4	37.7	12.8
بقوليات	194	188	289	407	40.8	75.8	80.5	68.2	61.5	9.7-
زيوت وشحوم	928	1690	1041	1033	0.7-	52	41.4	43.6	50.8	16.5
الخضروات	201	135	110	292	166.6	98.5	98.6	98.8	98.7	5.5-
الفواكه	153	475	206	523	153.6	96.5	96.1	98.2	95.7	2.6-
اللحوم	1538	1580	1437	1524	6	84.4	83.6	85.8	85.9	0.2
اللبن السائل	2050	2298	2074	2202	6.1	70.7	70.5	71.6	71.4	0.2-
البيض	36	39	44	40	8.3-	96.9	96.3	97	97	-
الأسماك	306-	441-	446-	166-	62.8-	103.9	101.8	98.2	95.4	2.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي عام 2001

وتتضح الفجوة الغذائية في العجز في الميزان التجارى الغذائي في الدول العربية، والذى تعانى منه كافة الدول العربية عدا الصومال ، موريتانيا . وقد بلغ إجمالى عجز الميزان التجارى الغذائي للدول العربية نحو 17.8 ألف مليون دولار في عام 2000 . ويأتى في مقدمة تلك الدول السعودية ، المغرب ، ليبيا ، الإمارات ، مصر فباقى الدول العربية كما يتضح من جدول (8-3) .

إن تفاقم واردات الغذاء في الدول يؤدى إلى التبعية ، والتبعية لا تعنى بها التبعية السياسية بقدر ما تعنى التبعية الغذائية فهى أشد وانكى من أى صورة أخرى من صور التبعية بل وأثقلها قيوداً على الدولة التى تعانى من عجز الغذاء ، حيث تتحكم قلة من الدول المتقدمة في فائض الغذاء في السوق العالمية والحصول على واردات الغذاء اصبح ذو خطورة حيث يمكن استخدامه كأداة ضغط على الدولة المستوردة . ولابد أن تعتبر الأوضاع الغذائية في مرتبة الأوضاع العسكرية من ناحية علاقتها بالأمن القومى.

- زيادة الواردات من الخارج :

تتصف اقتصاديات الدول العربية في معظمها بأنها اقتصاديات تابعة للعالم الخارجى وخاصة فيما يتعلق بالواردات الزراعية والغذائية منها بدرجة كبيرة . ويتضح ضخامة هذه الواردات وتزايدها من عام لآخر في كل من السعودية ومصر والعراق والجزائر وليبيا . وذلك رغم اتجاهها للتناقص في بعض السنوات الأخيرة منذ 1987 ويعزى ذلك لتناقص عائدات النفط بصفة رئيسية فقد بلغت قيم إجمالى واردات الدول العربية نحو 91.00 ، 92.00 ، 111.00 ، 140.00 ، 130.00 ، 134.00 ، 128.00 ، 134.00 إلى أن وصلت إلى 224.00 مليار دولار عام 2001 ، جدول (8-4) . ويلاحظ اتجاه جملة واردات الدول العربية للتزايد في السنوات الأخيرة ، وعند مقارنة إجمالى قيمة الواردات بإجمالى قيمة الصادرات خلال نفس السنوات ، اتضح أن اتجاه الصادرات للتزايد يصاحبه اتجاه مماثلاً لتناقص الواردات ، حيث كانت نسبة تغطية الواردات للصادرات نحو 90.1٪ عام 1987 ، انخفضت تلك النسبة إلى نحو 67٪ عام 2001 ، وهو ما يؤكد أن تناقص قيم واردات تلك الدول راجعًا إلى تناقص قيم صادراتها - جدول (8-4) .

جدول (3-8)

إنتاج الحبوب والواردات منها والميزان التجارى الغذائي بالدول العربية عام 2000

الدولة	إنتاج الحبوب ألف طن	الواردات من الحبوب ألف طن	الميزان التجارى الغذائي مليون دولار
الإردن	45.5	1570.2	420.6-
سوريا	3526.9	1735.5	365.46-
العراق	2410.16	–	–
لبنان	120.48	830.6	385.15
اليمن	669.3	2112.4	662-
الإمارات	0.37	1183.23	2096.3
البحرين	0	126.09	402.9
السعودية	2132	7096.65	4446.3-
عمان	30.4	701.0	388-
قطر	5.91	118.45	6401-
الكويت	11.28	705.86	839.5-
تونس	1102.8	2695.66	130.3-
الجزائر	2299.7	6409.3	2146.1-
ليبيا	388.18	1898.9	1703.3-
مصر	20081.8	9877.13	3111.8-
المغرب	1986.3	2638.3	205.6-
جيبوتى	0	109.59	30.5-
السودان	226.78	70.5	47.04
الصومال	3192	1110.26	181.5-
موريتانيا	134.79	193.5	113-
فلسطين	96.32	0	1.14
الجملة	38461.02	41183.13	17823.4-

(-) غير متوافر

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية مجلد 21 ، الخرطوم ، ديسمبر 2001

جدول (8-4)

قيمة إجمالى صادرات وواردات الدول العربية

بالمليون دولار

السنوات	الواردات	الصادرات	٪ الصادرات للواردات
1987	91571	82577	90.1
1988	92118	95537	103.7
1989	110936	95551	86
1990	140373	101080	72
1991	130019	105778	81.3
1992	134534	119501	88.3
1993	128110	11605	91
1994	134113	115293	86
1995	13185	110421	83.7
1996	1792062	1398880	78
1997	1828548	1440638	78.8
1998	1378210	1436839	104
1999	1657209	1372683	82.8
2000	2428358	1471391	60.6
2001	2240128	1507236	67.3

المصدر : صندوق النقد العربى – التقرير السنوى – أعداد مختلفة .

ويأتى في مقدمة الواردات الغذائية واردات الحبوب ، والتى تعد أهم واخطر بنود الواردات بصفة عامة ، ذلك لما تمثله من أهمية استراتيجية كسلعة ضرورية في المقام الأول . كذلك لسيطرة عدد محدود من الدول المتقدمة التى لديها فائض على السوق العالمى لتلك السلعة وما يمثله الارتباط بتلك الدول من تبعية غذائية .

ويأتى في مقدمة الدول المستوردة للحبوب كل من مصر 5.5 مليون طن ، السعودية 4.2 مليون طن ، العراق 5.3 مليون طن ، المغرب 2 مليون طن ، سوريا 1.4 مليون طن ، تونس 1.1 مليون طن ، وباقى الدول العربية بكميات أقل[59] ، ويبلغ إجمالى واردات الدول العربية من الحبوب نحو 26 مليون طن سنويًا ، كما يتضح من جدول (8-3) .

مستقبل استغلال الموارد الزراعية العربية :

رغم كبر الموارد الزراعية في الوطن العربى إلا أن التباين في توزيع تلك الموارد من دولة إلى أخرى يمثل العقبة الأساسية في تنميتها مستقبلاً ، حيث تعانى تلك الموارد من عدم الاستغلال و/أو عدم الاستغلال الأمثل نظرًا للنقص في باقى عوامل الإنتاج اللازمة لاستغلالها .

وأول هذه الموارد هى الأرض الصالحة للزراعة والتى توجد بمساحات كبيرة في بعض الأقطار وتكاد تنعدم في أقطار أخرى . يلى ذلك عنصر العمل الزراعى الذى يتوفر بكثرة ويعانى من أنواع البطالة في بعض الأقطار ويكاد ينعدم في أقطار أخرى . كذلك الموارد المالية التى تتوافر في منطقة الخليج في مقابل موارد أرضية زراعية محدودة للغاية ، بينما تعانى باقى الدول من ندرة مواردها المالية رغم وفرة مواردها الأرضية الصالحة للزراعة .

ووضع هذا شأنه وتلك طبيعته ليفرض ويتطلب أنماط معينة من التكامل والتعاضد[60]

---

(59) تلك الكميات في عام 1983/82 وقد تزايدت عن ذلك الآن .

(60) التكامل أو التعاضد الاقتصادى هو نوع من أنواع التعاون بين الدول وبعضها تتعدد صوره حسب ظروف الدول الداخلة فيه اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وحسب درجة التعاون المراد الوصول إليه والتى تناسب ظروف تلك الدول بما يمكنها من استغلال مواردها بكفاءة عالية وتحقيق احتياجات شعوبها .

أو أى مسمى آخر - بهدف الوصول إلى الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية المتاحة في الدول العربية بغرض توفير احتياجاتها الزراعية وفى مقدمتها الغذاء .

وهنا سنتعرض لبعض المعوقات في مجال التنمية الزراعية العربية المشتركة ثم متطلبات التنمية الزراعية العربية يلى ذلك تصور مستقبلى لبعض أنماط التكامل في مجال تنمية استغلال الموارد الزراعية العربية .

معوقات التنمية الزراعية العربية المشتركة :

لعله من المعروف ان هناك العديد من المعوقات للتكامل في مجال استغلال الموارد الزراعية العربية يأتى في مقدمتها انفصال مفهوم الإنتاج عن التسويق ، ولعل التركيز بالدرجة الأولى دائمًا ينصب على تنمية وتطوير الإنتاج الزراعى في كل قطر دون التعرض لإمكانيات تسويق هذا الإنتاج أو الفائض منه على المستوى القومى . ولا يمكن فصل الإنتاج عن التسويق في أى سياسة تكاملية . حيث يتواجد فائض زراعى في بعض الدول العربية والتى يسهل عليها تسويقه في العالم الخارجى عن الوطن العربى .

كما أن غياب استراتيجية عربية قومية موحدة وخاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى كان له اكبر الأثر في تخلف قوى الإنتاج في الوطن العربى وعدم مقدرتها على تحقيق الكفاية لدولها . وكان العامل الرئيسي وراء غياب تلك الاستراتيجية هو التناقض الأيديولوجى الذى فاق التوقع وتجاوز الاعتبارات القومية والموضوعية ، وقد انسحبت آثار التقلبات الأيديولوجية للأنظمة العربية على العلاقات الاقتصادية والتبادل التجارى بين الدول العربية وبعضها البعض.

كذلك فإن تماثل هياكل الإنتاج في الدول العربية وتنافسها بمعنى أدق ، وتخلفها وزيادة الاستهلاك المحلى وقلة الفوائض التصديرية ، والارتباط بأسواق تقليدية معينة ، وتحكم القرارات السياسية في القرارات الاقتصادية كان له الدور الأكبر في تخلف العلاقات التنموية والتجارية الزراعية بين الدول العربية وبعضها البعض .

كما أن القيود الجمركية والتى تتمسك بها غالبية الدول العربية بدرجة أو بأخرى لحماية منتجاتها المحلية وذلك نظرًا للتفاوت القائم فيما بينها وخاصة فيما يتعلق بتكاليف الإنتاج ومستويات الدخول - ومن ثم القوة الشرائية - وبالتالى تحاول التغلب على تلك التفاوتات بفرض حماية جمركية سواء كانت عن طريق قيود التعريفة الجمركية و/أو القيود الكمية .

ويرجع إلى المسافات الاقتصادية بين الدول وارتفاع تكلفة النقل القصور في التكامل سواء الإنتاجى أو التسويقي . والنقل من أهم الخدمات التسويقية وتعتبر الدول العربية في حاجة ماسة إلى تطوير خدمات النقل سواء فيما يتعلق بالسلع أو الأفراد - القوى العاملة - وخاصة أنماط معينة من أساليب النقل كالوسائل المبردة (الثلاجات) .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الارتباطات الأجنبية - أى ارتباط الاقتصاد الوطنى بالاقتصاديات الخارجية المتقدمة بصور شتى - يعيق عملية التنمية المستقبلية في تلك الدول المرتبطة بالخارج ، كما انه عقبة في سبيل التكامل العربى ، ولابد من الفكاك من مثل تلك الارتباطات ولن يتأتى ذلك للدولة منفردة ولكنها ستحتاج إلى تعضيد من دول عربية أخرى لتتمكن من الإقدام على تلك الخطوة .

متطلبات التنمية الزراعية العربية المشتركة :

تتعدد متطلبات التنمية الزراعية العربية المشتركة وتشمل كل ما يمكن الدول العربية من الاستغلال الأفضل والأمثل لمواردها الزراعية بما يغطى احتياجاتها من السلع الزراعية ويحقق فائض يمكن تصديره للعالم الخارجي ويأتى في مقدمة تلك المتطلبات توفير التمويل اللازم لتنمية استغلال الموارد الزراعية العربية ، حيث تعانى العديد من الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة من ندرة الاستثمارات ، بينما في دول عربية أخرى لديها فائض في الاستثمارات تعانى من ندرة الموارد الزراعية ، ووضع هذا شأنه وفي ظل التكتلات الاقتصادية العالمية ، وتعثر النظام النقدى والاقتصادى العالمى ، مع اتجاه القوى الخارجية نحو استنزاف القوى

والطاقات الاقتصادية العربية ، يعيق حصول الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة على احتياجاتها من التمويل الذى يمكنها من استغلال تلك الموارد ، أو يتيح لها قدر من التمويل بشروط تعيق نموها الاقتصادى وحريتها السياسية .

لذلك قد يكون من الضرورى إنشاء بنك للتنمية الزراعية العربية تشارك فيه الدول العربية ذات الفوائض ويتولى تمويل مشاريع التنمية الزراعية في الدول العربية ذات الموارد الزراعية الكبيرة على أن يتم تسويق إنتاج تلك المشاريع في الدول العربية التى تحتاج هذا الإنتاج أولاً ثم يصدر الفائض .

وإنشاء هذا البنك وتحديد برنامج عمله ، وتسويق إنتاج المشاريع التى يقوم بتمويلها يحتاج دون شك إلى تنسيق السياسات الزراعية بين الدول العربية وبعضها البعض ، ومثل هذا التنسيق لازم لخطط الإنتاج لعدم تكرار المشروعات والاستفادة بالميزة النسبية وحتى تتكامل تلك الخطط ولا تتنافس فيما بينها ، ومن شأن تنسيق الخطط كذلك ان يعمل على تحقيق التكامل في الصادرات العربية بدلاً من التنافس فيما بينها (الموالح ، التمور ، الخضر ...الخ) كما أن هذا التنسيق يعمل على تبنى مفهوم التخصص الإنتاجى وتحقيق قدر اكبر من الاكتفاء الذاتى العربى في المجال الزراعى بما يحقق المفهوم القومى للأمن الغذائى العربى الذى اصبح ضرورة استراتيجية للدول العربية . كذلك يؤدى تنسيق السياسات إلى خطط تسويقية سليمة تؤدى إلى حصول كل قطر على احتياجاته أولاً ثم تصدير الفائض ، أى تسويق إنتاج المشاريع الزراعية داخليًا بين الدول العربية قبل الاتجاه إلى الاستيراد من الخارج .

وتعد القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال والعمال بين الدول العربية من معوقات التنمية الزراعية العربية – هذا لا يعنى عدم تنظيمها وتقنين تلك التحركات – لذا يلزم إلغاء تلك القيود أو الحد منها بما يكفل الاستغلال الأمثل لتلك الموارد الطبيعية المتاحة في الدول العربية . ويجب أن تجب النظرة القومية النظرة القطرية لتلك العوامل مع توفير كافة الضمانات لحركة تلك العوامل ، وهذه الضمانات وغيرها لابد أن تكون ضمن استراتيجية عربية شاملة تأخذ البعد الاقتصادى في الحسبان ودون الدخول في الأبعاد السياسية التى قد تعرقل تلك

الاستراتيجية . فالاختلاف وارد وتطابق وجهات النظر العربية في كل الأمور لن يقوم ، ومن ثم وجب الاتفاق على استراتيجية اقتصادية عربية لا تتأثر بالاختلاف والتباين في وجهات النظر السياسية . وذلك ممكن في حالة ما إذا كان الهدف هو الأمن القومى العربى وإعطائه الأولوية فوق كل التناقضات .

ومن العوامل ذات الفاعلية في تنمية استغلال الموارد الطبيعية العربية ومن ضمنها الموارد الزراعية ، هو العمل على رفع مستوى الوعى لمفهوم الوحدة العربية ، وتشجيع التجمعات والتكتلات العربية في التنمية – المشروعات المشتركة ، عامة وخاصة التبادل التجارى ، المؤسسات المالية العربية ... وتشجيع كافة صور التعاون والتكامل الاقتصادى بين الدول وبعضها ، وبين المنظمات ، والأفراد في الدول العربية ، ذلك عن طريق إقامة المشروعات والاستثمارات المشتركة في مجال الأمن الغذائي والسلع الضرورية .

كذلك إعادة استثمار فوائض البترول داخل الوطن العربى ورفع كافة قيود ومعوقات الاستثمارات العربية . وتوسيع التعاون في مختلف المجالات ، كذلك في مجال العلم والتكنولوجيا ومحاولة إيجاد وتنميط تكنولوجيا زراعية عربية يسهل التعامل معها وإنتاجها وتطويرها داخل الوطن العربى .

بعض أنماط التكامل المستقبلية في مجال تنمية استغلال الموارد الزراعية العربية :

يدعو التباين في توزيع الموارد الزراعية بين الدول العربية إلى التكامل في استغلالها وفي كل عامل من عوامل الإنتاج يكون الارتكاز على دولة أو اكثر من الدول العربية – فبالنسبة للأرض الزراعية يعتمد الوطن العربى على كل من السودان ، المغرب ، الجزائر ، سوريا ، تونس ، العراق ، السعودية ، مصر ، بالترتيب .

وبالنسبة للقوى العاملة الزراعية فيعتمد الوطن العربى على كل من السودان ، مصر ، المغرب ، الصومال ، اليمن ، الجزائر ، العراق ، سوريا ، فتونس .

وبالنسبة للموارد المالية فيعتمد الوطن العربى على كل من السعودية ، دول الخليج العربى (الكويت ، الإمارات ، قطر ، البحرين) - العراق ، ليبيا - الجزائر .

تأسيسًا على ذلك فإن مستقبل التنمية الزراعية العربية يرتبط إلى حد كبير بالدول الارتكازية السابق الإشارة إليها .

ومن وجهة نظرنا ، فإن هناك ثلاث مثلثات للتنمية الزراعية العربية سواء فيما يتعلق بالإنتاج و/أو التسويق وتلك المثلثات هى :

1- العراق - السعودية - دول الخليج الأخرى - سوريا - لبنان - فلسطين - جيبوتى - الصومال .

2- الأردن - مصر - السودان - ليبيا .

3- تونس - الجزائر - المغرب - موريتانيا - كما يتضح من أشكال (8-1) ، (8-2) .

وهذا لا يعنى بالضرورة أن تقتصر صور التنسيق أو التكامل على تلك المثلثات ، ولكن تلك الصورة هى أقربها للتنفيذ وذلك من الناحية الاقتصادية ، والمكانية - عوامل القرب الجغرافى - والمالية .

فبالنسبة لتوزيع موارد الأرض الزراعية ، تتواجد في المثلث الأول في كل من العراق ، سوريا ، اليمن ، الصومال وفرة من الأرض الزراعية ، والقوى العاملة الزراعية في كل من سوريا ، العراق ، اليمن الشمالى ، الصومال ، والموارد المالية متاحة في كل من السعودية ، دول الخليج الأخرى .

والمثلث الثانى تتواجد الأرض الزراعية بوفرة في السودان ، والقوى العاملة الزراعية في كل من مصر والسودان ، والموارد المالية في ليبيا .

أما المثلث الثالث فتتواجد وفرة من الأرض الزراعية في كل من المغرب والجزائر وتونس ، وبهم أيضًا وفرة من القوى العاملة ، والموارد المالية إلى حد ما في الجزائر .

وكما سبق القول فان هذا التوزيع المثلثى لا يعد قيدًا على أى نوع من التكامل بين أى دولة أو عدد من الدول وبعضها داخل الوطن العربى .

وفرص التكامل بين الدول العربية السابق تحديدها في المجالات الإنتاجية الزراعية متعددة ، سواء من ناحية صور التكامل أو نوع النشاط ، فهناك فرص كثيرة لمشروعات إنتاجية زراعية تمثل نقاط ارتكاز أساسية للتنمية الزراعية العربية سواء في مجالات إنتاج المحاصيل أو الإنتاج الحيوانى أو الإنتاج السمكى .

وهنا يلزم التنويه إلى تحديد أولويات مشاريع الاستثمار العربى ودراسة جدواها بدقة كافية حتى لا تكون عرضه لأى تقلبات غير مدروسة ، بما ينعكس على مفهوم التكامل ذاته ، مع إزالة كافة المعوقات السابق الإشارة إليها .

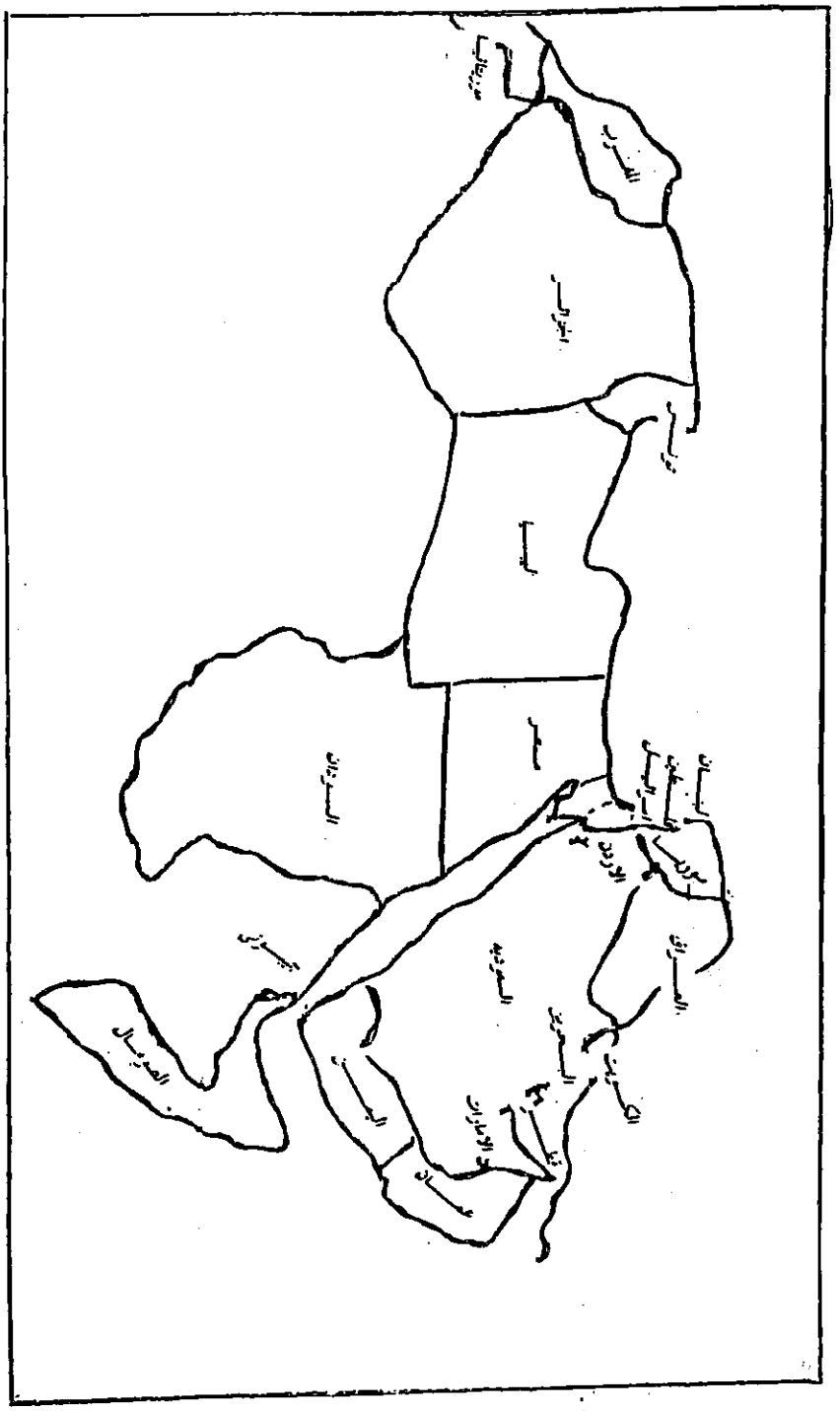

شكل 8-1 بلدان الجامعة العربية

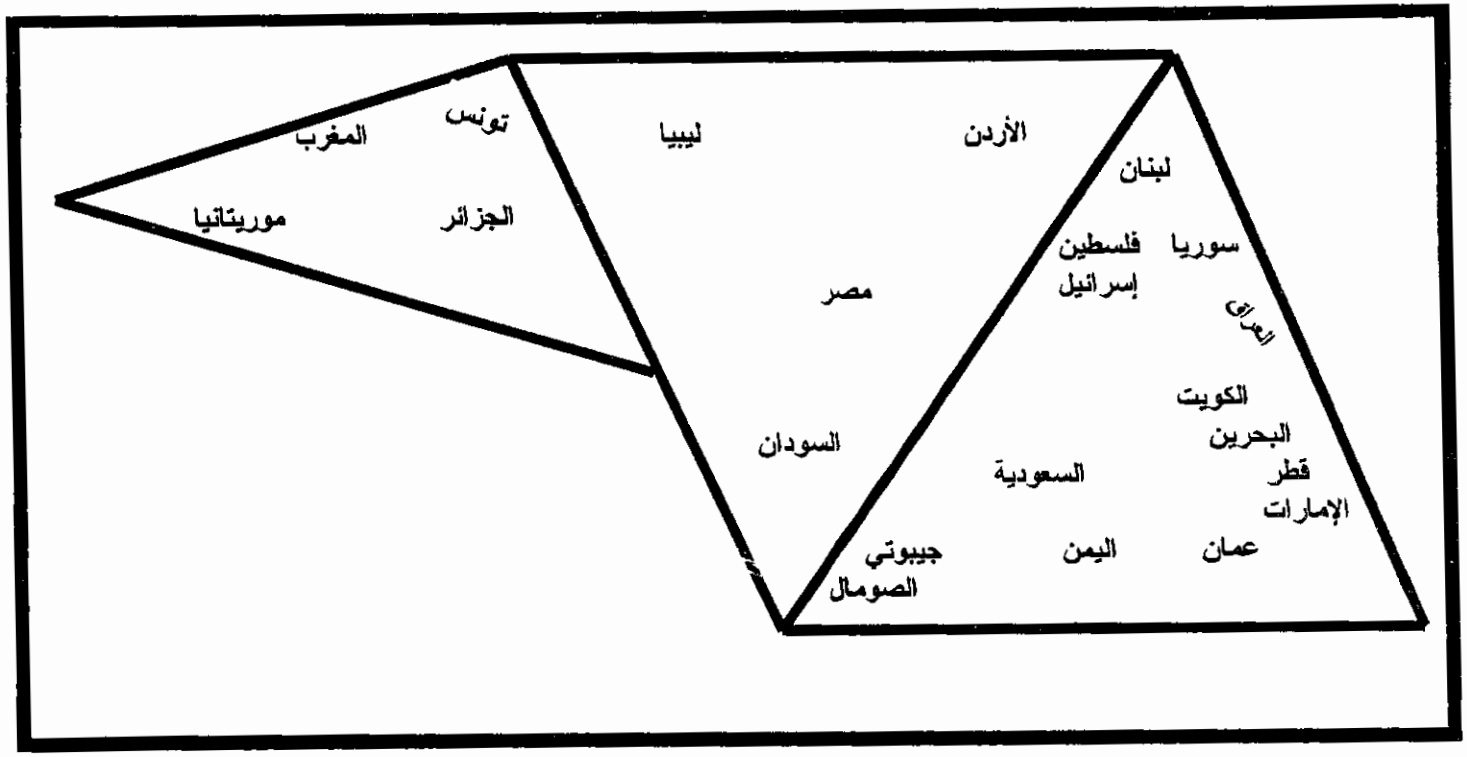

شكل8-2 مثلثات التنمية الزراعيةالعربية

وبالنسبة لتوطن نوعيات الإنتاج الزراعى والتى تعطى أولوية للتنمية من خلال التكامل الزراعى العربى فيمكن التعرض لها كالآتى :

تنمية إنتاج المحاصيل الحقلية في كل من :

- العراق ، اليمن ، الصومال .
- السودان ، مصر .
- المغرب ، تونس .

تنمية إنتاج الثروة الحيوانية في كل من :

- اليمن ، السعودية ، الصومال ، العراق .
- السودان ، ليبيا .
- المغرب ، موريتانيا ، الجزائر .

تنمية إنتاج الخضر والفاكهة :

- سوريا ، لبنان .
- الاردن ، مصر .
- تونس ، المغرب .

تنمية إنتاج الثروة السمكية :

- الكويت ، الإمارات ، اليمن ، جيبوتى .
- مصر ، الأردن ، ليبيا .
- موريتانيا ، تونس ، المغرب .

تنمية إنتاج محاصيل الألياف :

- العراق ، الصومال .
- السودان ، مصر .
- تونس ، المغرب ، الجزائر .

تنمية إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعى :

- سوريا ، العراق ، السعودية .
- مصر ، الأردن .
- تونس ، المغرب ، الجزائر .

إجراءات زيادة فاعلية تكامل استغلال الموارد الزراعية العربية :

التكامل في استغلال الموارد الزراعية العربية وتنميتها لا يشترط الانتظار عليه حتى تتم جوانب التكامل العربية الأخرى - خاصة السياسية ، فقد اصبح تطوير الإنتاج الزراعى العربى وزيادته بما يغطى احتياجات الوطن العربى ضرورة بقاء استراتيجية وأمنية . ومن ثم فهناك ضرورة وإمكانية لهذا التكامل بعيداً عن جوانب الاختلافات والصراعات العربية المعلومة لنا جميعًا . وبعض ملامح ومتطلبات هذا التكامل يمكن إيجازها في الآتى :

1- إنشاء مؤسسة للتنمية الزراعية العربية - سواء بالاتفاق بين كل الدول العربية - وهذا فرض لا يتاح حاليًا - أو بين عدد من الدول العربية ، وذلك بهدف تطوير وتنمية الموارد الزراعية العربية ، وإنتاج عدد من المنتجات الزراعية الاستراتيجية التى تعانى الدول العربية من نقصها وبما يحقق لها الأمن القومى والأمن الغذائي - وكلاهما مرتبط بالأخر - وان تضع تلك المؤسسة في اعتبارها الاستفادة القصوى من الموارد الزراعية العربية وتقليل الاعتماد على العالم الخارجى في السلع الأساسية إلى اقل ما يمكن ، واستثمار الأموال العربية داخل الوطن العربى وفي مشاريع إنتاجية .

2- إنشاء مؤسسة مالية عربية لتمويل التنمية الزراعية في الوطن العربى تساهم فيها الدول العربية جميعًا كل حسب قدرته المالية ، ولتكن المساهمة في صورة اسهم - وفي مقابل ذلك تحصل الدول العربية المساهمة على احتياجاتها من الإنتاج الزراعى من تلك المشاريع ، ليس هذا فحسب بل وتكون الأولوية لتصريف هذا الإنتاج عربيًا قبل الإقدام على الاستيراد من الخارج .

3- تحديد احتياجات الدول العربية من المنتجات الزراعية ومقدار الفجوة كميًا ونوعيًا ، ووضع أولويات بناء على أسس متفق عليها لاختيار عدد من المنتجات ذات الأهمية الاستراتيجية والأمنية والعمل على توفير قدر كافى منها داخل عدد من الدول العربية.

4- اختيار عدد من الدول العربية لإقامة المشروعات السابق تحديدها فيها ، وذلك بناء على ما تتصف به تلك الدول من تواجد عوامل الإنتاج الزراعى من أراضى زراعية وقوى عاملة ومياه وموقع بما يحقق مبدأ الميزة النسبية في الإنتاج الزراعى .

5- التعاقد المسبق على تسويق الإنتاج من تلك المشاريع بين الدول العربية الراغبة فيه ، حتى لا تواجه الدول المنتجة بفائض إنتاج لا تستطيع تسويقه على أن يتضمن التعاقد الكميات والأسعار ومواعيد التسليم . وذلك درءا لأى خلافات قد تنشأ بين الدول في المستقبل - ونؤكد مره أخرى ضرورة ، فصل النواحى السياسية عن الاقتصادية لما في ذلك من مصلحة وضرورة حياة بالنسبة للأمة العربية .

ملاحظات ختامية

تتوافر الموارد الزراعية في الوطن العربى ، ولكن هناك تباين في توزيع تلك الموارد بين الدول العربية وبعضها مما يعيق الاستخدام الأمثل لتلك الموارد وبالتالى عدم كفاية الإنتاج للاحتياجات . فبلغ إجمالى الرقعة الزراعية نحو 65 مليون هكتار من مختلف نوعيات الأراضى. وتعد الأرض الزراعية عنصر الإنتاج الرئيسي في الزراعة ، يليها الموارد المائية ، فالقوى العاملة الزراعية ، فالموارد المالية .

ويوجد نحو 91٪ من الأرض الزراعية العربية في سبع دول هى السودان ، العراق ، الصومال ، المغرب ، الجزائر ، سوريا ، وتونس . أما مخزون قوة العمل الزراعية فيوجد في كل من مصر ، المغرب ، اليمن الشمالى ، السودان .

وتعتبر المحاصيل والزراعات التقليدية النمط الأكثر انتشاراً في الأرض الزراعية في الوطن العربى ، كما أن كفاءة استخدام عنصر العمل منخفضة وينخفض بناءًا على ذلك مستوى الدخل الفردى الزراعى ، ومستوى معيشة العمالة الزراعية .

وما سبق يترتب عليه زيادة الفجوة الغذائية في الدول العربية وزيادة واردات الغذاء ، وما يترتب على ذلك من تبعية غذائية .

ولتنمية الموارد الزراعية العربية لابد من التخلص من عدة معوقات في مقدمتها تخلف الهياكل الإنتاجية والتسويقية في الدول العربية ، بالإضافة إلى ما هو قائم من انفصال مفهوم الإنتاج عن التسويق . وغياب الاستراتيجية العربية القومية الموحدة وخاصة ما يتعلق بالجانب الاقتصادى ، كذلك تنافس هياكل الإنتاج في الدول العربية ، والقيود الجمركية . وارتفاع تكاليف النقل وتخلف أساليبه . بالإضافة إلى الارتباطات الأجنبية – أى ارتباط الاقتصاديات الوطنية بالاقتصاديات الخارجية المتقدمة بصور شتى .

والتنمية الزراعية العربية المشتركة ممكنة ولمدى واسع عند توفير التمويل اللازم لها ، وتنسيق السياسات الزراعية بين الدول العربية وبعضها البعض ، مع

توحيد التعريفة الجمركية ، وتوفير سبل النقل ، ورفع القيود عن حركة رؤوس الأموال والعمال بين الدول العربية . كذلك من العوامل ذات الأهمية رفع مستوى الوعى لمفهوم الوحدة العربية لدى الشعوب والقيادات العربية .

أما بالنسبة لأنماط التكامل العربى فتشير الدراسة إلى ثلاث مثلثات كمقترح لهذه الأنماط تشمل :

- العراق ، السعودية ، الكويت ، البحرين ، قطر ، الإمارات ، سوريا ، لبنان ، فلسطين ، اليمن ، جيبوتى ، الصومال .
- الأردن ، مصر ، السودان ، ليبيا .
- تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا .

كما تم الإشارة إلى توطن نوعيات معينة من الإنتاج في بعض الدول بناء على خصائصها الطبيعية ومبدأ الميزة النسبية .

وتختتم الدراسة بالمتطلبات التنفيذية ، لتحقيق إجراءات التكامل في المدى القصير - السريع - بين بعض الدول العربية وبعضها ، ودون انتظار للنواحى التكاملية الأخرى خاصة السياسية .

المصـادر

1- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية مجلـد رقـم (21) - الخرطوم - ديسمبر 2001 .

2- نادر فرجانى - هدر الإمكانية - مركز دراسات الوحدة العربية - القاهرة - 1982 .

3- معهد التخطيط القومى - مركز المعلومات التخطيطية - لمحة إحصائية عـن التجـارة الدولية - القاهرة - 1988 .

4- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - محددات وأساليب تنمية التجارة البينيـة الزراعيـة العربية - الخرطوم - 1985 .